شركه الهند الشرقيه
رائده الشركات الاستحواذيه

ترجمه: رافع القيسي

شركة الهند الشرقية: رائدة الشركات الاستحواذية *

مقدمة المترجم:

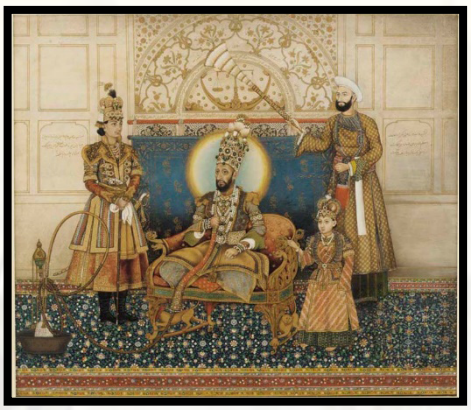

في العاصمة البورمية يانغون، يقع ضريح أبو الظفر سراج الدين محمد بُهادر شاه الثاني، آخر سلاطين[٢] مغول الهند[٣] بعد محاكمته ونفيه من قبل الاستعمار الإنجليزي. مات بُهادر شاه في السابع من نوفمبر ١٨٦٢م.

لا يدور هذا المقال المطول حول مأساة آخر السلاطين ولا أسباب تفتت وسقوط سلطنة حكمت جنوب آسيا وشبه القارة الهندية وخلّفت إرثاً حضارياً عظيماً آثاره إلى اليوم ظاهرة، ولا آثار سقوطها وتداعياته. كما لا تتناول هذه المقالة هذا السلطان ولا أباه «أكبر شاه الثاني»، بل تعود بنا إلى عهد جده «شاه علم الثاني»، ذلك السلطان الذي أخضعته شركة الهند الشرقية (The East India Company)-(EIC) وجردته من صلاحياته وأبقته ملكاً صورياً وبلغت قوة مكنتها من التحكم بالهند لمدة قرن بقوة عسكرية وجيش من المرتزقة، ونفوذ وتحكم اقتصادي جعلها تسك نقودها الخاصة، وتمكنت من التغلّب على منافساتها من الشركات الاستعمارية الفرنسية والبرتغالية والهولندية والدنماركية والسويدية.

---

* ترجمة: رافع ليث سعود القيسي، معد لمرحلة الدكتوراه ومهتم بتاريخ الفقه الإسلامي، له كتاب (نظرات في تقنين الفقه الإسلامي: تاريخه - فقهه - ضوابطه). ومراجعة: عبدالقدوس الهاشمي، باحث ومترجم متخصص في الفلسفة والأديان، له مقالات وترجمات في مواضيع السياسة والأديان والحريات.

(٢) هناك من يطلق لفظ "إمبراطور" بدل "سلطان" أو "ملك".

(٣) وهي سلالة مغولية تيمورية.

تكمن أهمية ترجمة هذه المقالة في بيان بعض جوانب تاريخ الاستعمار المجهولة، بعيداً عن الطرح المستلب والمنبهر بالاستعمار وبعيداً عن الأسلوب العاطفي الذي يلوّث الطرح التاريخي. يُظهر لنا هذا المقال جانباً مهماً من التاريخ الاستعماري، ليس الجانب العسكري والتوسعي أو مواجهة المقاومة والثورات، ولا الجانب الثقافي واللغوي. بل ذلك الجانب المعني بالاستيلاء على مقدرات وثروات البلدان المستعمرة عن طريق شركات متعددة الجنسيات وعابرة للحدود. تلك الواجهات التجارية التي تتصرف كما تشاء وبمباركة المستعمِر وتوفيره الغطاء السياسي والقانوني بل والمالي والعسكري في علاقة يربح جميع أطرافها إلا البلد المستعمَر وأهله.

بهادر شاه الثاني على عرشه، ثم بعد القبض عليه ومحاكمته على خلفية الثورة الهندية عام ١٨٥٧م، ثم في منفاه ببورما عام ١٨٥٨م. (المصدر: المكتبة البريطانية)

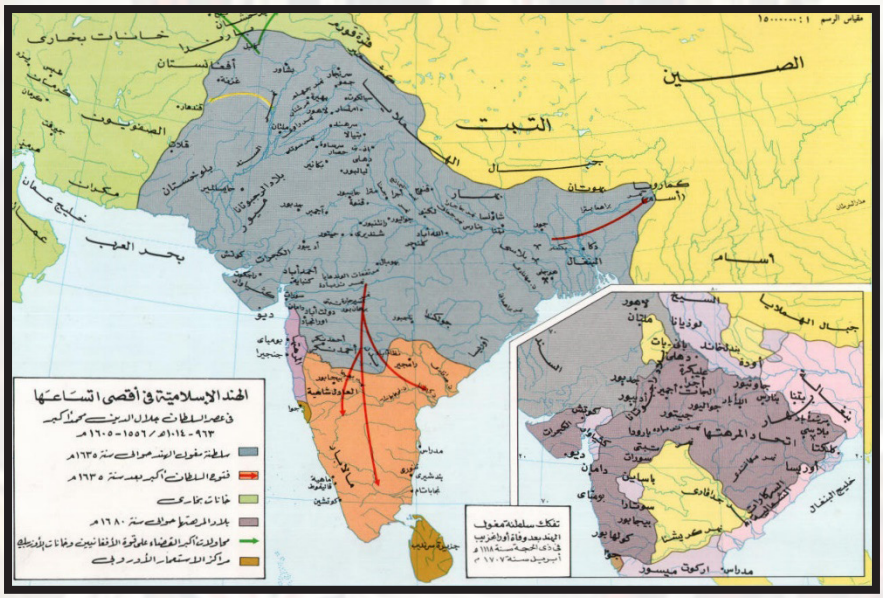

المصدر: أطلس التاريخ الإسلامي، حسين مؤنس. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٩٨٧م، ص٢٥٠.

في عالم اليوم، هناك شركات عالمية متعددة الجنسيات مدرجة ضمن قائمة أكبر الشركات منذ عشرات السنين هي تاريخياً وفي حقيقتها واجهات تجارية للمستعمر، لها تاريخ وضيع كونت عبره ثرواتٍ استنزفت مقدرات شعوب بأكملها. تاريخ هذه الشركات مليء بالفساد السياسي والأخلاقي والمالي وجرائم ضد الإنسانية، أزالت القناع عن الجانب الرأسمالي للاستعمار، أو قُل: الوجه الاستعماري للرأسمالية.

لوحة رسمت عام ١٧٦٤م تصور ويليام فولرتون الذي نُصِّب محافظا لكلكتا عام ١٧٥٧م

المصدر: (©nodnoL ,muesuM treblA dna airotciV)

هناك جوانب من تاريخ الاستعمار يلفها ظلام حالك، إلقاء الضوء عليها لن يكون إلا بالبحث في الوثائق والاستقصاء والتحري والتحقيق. للأسف، هذا الجانب لم يلقَ ذلك الاهتمام لدى المعنيين بدراسة الاستعمار. وبينما نرى من أبناء الشعوب المستعمَرة من لا يزال يمجّد الاستعمار وثقافته -منبهراً بجسر أو سكة حديد أو بناية شيدها الاستعمار قائمة إلى اليوم شاهدة على «عظمة وتقدم» المستعمر «المتحضّر»، وكأنه قد خفي عليهم إنما فعل الاستعمار ذلك كله خدمة لمصالحه أولاً وآخراً- نرى من أبناء المستعمِر اليوم من يكشف لنا ذلك الوجه المظلم لأجداده، في محاولة يصفها البعض: «تصالحا مع الذات والتاريخ»، أو محاولة: «أسرٍ واستعمارٍ فكري بثوب جديد يضمن استمرار الاستلاب»، كما يصفها آخرون.

من الجوانب المجهولة كذلك، دور شركات النفط والتعدين في تثبيت القوى الاستعمارية، كشركة الهند الشرقية الهولندية (VOC) التي انحسر نفوذها في الهند لصالح منافستها البريطانية فراحت تتنفذ في جنوب شرق آسيا -إندونيسيا بالتحديد- كأداة استعمارية هولندية، وابنتها شركة رويال داتش شيل (Shell) ودورها في إندونيسيا. فقد كان -على سبيل المثال- بونيفاسيوس كورنيليس دي يونغا (Bonifacius Cornelis de Jonge)، الحاكم العام لمستعمرة الهند الشرقية الهولندية -إندونيسيا- ما بين ١٩٣١-١٩٣٦م ووزير الدفاع إبان الحرب العالمية الأولى، قد شغل مناصب عدة في شركة شيل من بينها منصب مدير عام.

ومن ذلك ما فعله الاستعمار في القارة السمراء، كالذي فعله ملك بلجيكا ليوبولد الثاني (١٩٠٩-١٨٥٦م) بالكونغو وأهلها من انتهاكات، فاعتبر الأرض وسكانها كلهم ملكه الخاص، وأصبحت الكونغو المستعمرة الوحيدة في التاريخ التي تعود ملكيتها لشخص لا لدولة، ومكنه ذلك من بناء ثروة هائلة جعلته من أغنى الرجال في التاريخ.

كما أن هذا المقال الطويل يعرّج بنا نحو الشركات الكبرى متعددة الجنسيات، ونشاطاتها التجارية وتأثيرها على السياسات وعلى صنّاع القرار وتعطشها للنفوذ والتأثير والاستغلال، وأثرها السلبي على السلطة والاقتصاد والمصلحة العامة والمنافسة النزيهة والممارسة الديموقراطية. وما يصاحب ذلك من فساد إداري ومالي وسياسي ولّد ما يعرف بـ"رأسمالية المحاسيب"، متبعين في ذلك خطى كبيرتهم التي علمتهم السحر، شركة الهند الشرقية.

”ما هي هذه الشركة البريطانية (شركة الهند الشرقية) التي استطاعت دحر سلطنة تحكم شبه قارة؟“، سؤالٌ يجيب عليه وعلى غيره ويليام داريمبل (William Dalrymple) في هذا المقال المنشور على موقع الجارديان ضمن مقالاتها المطوّلة في الرابع من شهر مارس عام ٢٠١٥م.[٤]

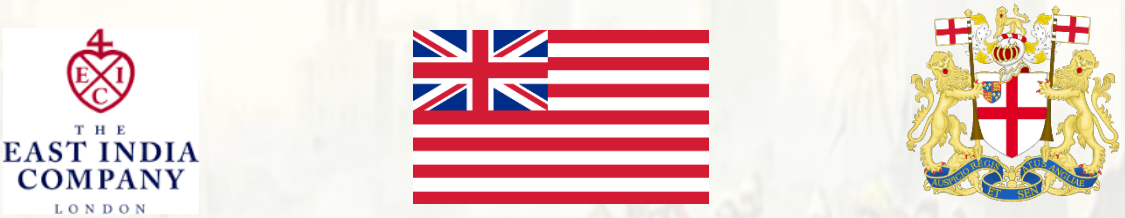

شعار شركة الهند الشرقية وعلمها وشعار النبالة الخاص بها

كاتب المقال ويليام داريمبل كاتب ومؤرخ وروائي حازت مؤلفاته على العديد من الجوائز. له اهتمام بتاريخ جنوب آسيا، والفنون والموسيقى الإسلامية، والتصوف، والبوذية، والمسيحية الشرقية، والتاريخ الاستعماري. له أسلوب رائق في طرح المادة التاريخية معتمداً على الوثائق التي جمعها بنفسه. وكتابه «عودة ملك» (Return of a King) حول المحاولة الإنجليزية لاستعمار أفغانستان يعد من أفضل ما ألف في ذلك، بشهادة المهتمين بهذا المجال. وهذا المقال المترجم هو بمثابة مقدمة وتمهيد لكتابه الذي سيصدر بعنوان ”اللاسلطة: كيف حلّت شركة محل إمبراطورية مغول الهند ١٧٥٦-١٨٠٣“ (The Anarchy: How a Corporation Replaced the Mughal Empire, ١٧٥٦-١٨٠٣).

(٤) https://www.theguardian.com/world/2015/mar/04/east-india-company-original-corporate-raiders

نص المقال:

السلطان المغولي شاه علم يُسلّم صحيفة إلى حاكم إقليم البنغال روبرت كلايف. بموجب هذه الصحيفة نُقلت حقوق جباية ضرائب البنغال وبِهَار وأوريسا إلى شركة الهند الشرقية.

لوحة بريشة: بنجامين ويست (١٨٢٠-١٧٣٨م)/ المكتبة البريطانية.

تعتبر كلمة لوت (Loot) من أول الكلمات الهندية الدخيلة على اللغة الإنجليزية، وتعني في اللهجة الهندستانية الدارجة "السلب والنهب". وبحسب قاموس أوكسفورد فقد انتشر استخدام هذه الكلمة في بريطانيا في نهايات القرن الثامن عشر ولم تكن قبل ذلك تستخدم خارج شمال الهند إلا نادراً. ولمعرفة سبب انتشار استخدمها في أرض بعيدة عن أصل الكلمة، علينا زيارة قلعة بويس (Powis) آخر ما خلّفه الأمير الويلزي أوين جرافيد بن جوينواينون (Owain Gruffydd ap Gwenwynwyn)، شيدت قلعة بويس لتكون حصنًا منيعًا في القرن الثالث عشر، وتم التنازل عنها بعد التخلي عن حكم ويلز لصالح التاج الإنجليزي. إلا أن أروع كنوزها لم تُدخر فيها إلا في فترة لاحقة من الحكم الإنجليزي لويلز. قلعة بويس مملوءة بالمنهوبات والمسلوبات من الهند. تتكدس في حجراتها كنور ملكية نهبتها شركة الهند الشرقية في القرن الثامن عشر.

في هذا القصر بريف ويلز تتكدس أكوام من المصنوعات المغولية الهندية هي أكثر مما هو مجموع في أي معرض من معارض الهند، بما في ذلك المتحف الوطني في دلهي. الكنوز تشمل أراجيل مزيّنة بذهب مصقول وأخشاب الأبنوز الأرجوانية، وخناجر مرصّعة بالجواهر وأحجار الإسبنيل الكريمة. ويواقيت برّاقة ذات حمرة كحمرة دم الحمام وكميات زُمرّد جياد قاتمة الخضرة، وسيوف مهنّدة مرصّعة بأحجار التوباز الصفراء، وحُلي وزيَن من الجاد (اليشم/اليشب) والعاج ذات زخارف منحوتة، ومعلقات نسجية حريرية، وتماثيل لآلهة هندوسية، ودروع فيلة.

ومن شدة انبهاري بهذه الكنوز -كزائر في الصيف الماضي-كاد يفوتني التنبه إلى تلك اللوحة الفنية المُبروَزة التي تشرح وصول هذه الكنوز إلى هنا. اللوحة معلقة في زاوية مظلمة من سلم بلوطي. اللوحة ليست تحفة فنية نفسية، لكنها جديرة بالدراسة. أمير هندي ضعيف عاجز، يرتدي حلّة مُذهبّة، متربع على عرشه تظله ظُلّة حريرية. عن يساره جنود مجهزون بالحراب وسيوف السيميتار. وعن يمينه مجموعة من الرجال الأوربيين اللابسين شعور مستعارة. الأمير يدفع بصحيفة إلى يد رجالٍ إنجليز يبدون كرجال دولة تكسوا أجسادهم الممتلئة ستر حمراء مشقوقة الذيل.

تصوّر اللوحة مشهداً من شهر أغسطس لعام ١٧٦٥م للملك المغولي الشاب شاه علم حين هزمته قوات شركة الهند الشرقية ونفته من دلهي وأرغمته على ما يسمى اليوم بالخصخصة الإجبارية. احتوت الصحيفة على أوامر للملك بتسريح مسؤولي الضرائب التابعين له في إقليم البنغال[٥] وبِهَار وأوريسا[٦] واستبدالهم بمجموعة من التجّار الإنجليز المـُعيّنين من قِبَل مدراء شركة الهند الشرقية وروبرت كلايف (Robert Clive) حاكم البنغال الجديد، الذي تصفه الصحيفة بـــ: "ذي الفخامة والجلال، أنبل النبلاء العظام، قائد المحاربين الغُرُّ، خادمنا المخلص الوفي، المستحق لشركة الهند الشرقية والجدير بها بمنحتنا الملكيّة". وبذلك تم إيكال جمع الضرائب لشركة متعددة الجنسيات تقوم قوات جيشها الخاص بحماية عمليات جمع الضرائب.

مع ابتداء ذلك تحولت شركة الهند الشرقية من شركة تقليدية معنية بتجارة التوابل والحرير إلى كيان مختلف وغير تقليدي. خلال بضع سنوات، أصبح ٢٥٠ موظف في هذه الشركة هم الحكّام الفعليين لإقليم البنغال، مدعومين بقوات مسلحة قوامها ٢٠ ألف عسكري هندي مجندون محليّاً. بذلك بدأت شركة عالمية بتحويل نفسها إلى قوة استعمارية شرسة.

«على مدى قرن من الزمان، قامت شركة الهند الشرقية بغزو مناطق شاسعة من جنوب آسيا واحتلالها عسكرياً ونهب ثرواتها. إن الدروس المستفادة من فترة حكمها القمعي هي اليوم أشد أهمية من ذي قبل».

استطاعت الشركة إخضاع شبه القارة الهندية وإحكام سيطرتها بواسطة قواتها سريعة النمو والتي بلغ تعدادها ٢٦٠ ألف بحلول عام ١٨٠٣م. من المذهل أن هذا استغرق أقل من نصف قرن. بدأت أول عملية غزو واحتلال فعلي في عام ١٧٥٦م، وبعد ٤٧ عاما بلغ اتساع سيطرتها على الهند من جنوبها حتى دلهي عاصمة المغول شمالاً والتي كانت تدار فعليًا من غرفة اجتماعات في لندن.

«ماذا تبقى لنا من شرف؟»، تساءل مسؤول مغولي اسمه نارايان سينغ، بعد عام ١٧٦٥م بفترة وجيزة، ثم يواصل متسائلاً «حتى متى تصدر أوامرنا عن حفنة من رجال لم يتعلموا كيفية غسل مؤخراتهم بعد؟»

«لم تُحتل الهند من قِبل الحكومة البريطانية، بل احتلتها شركة خاصة يديرها شخص مخبول غير مستقر ومعتل اجتماعيا (سوسيوباث)»

---

(٥) هذا الإقليم تاريخيـ يشمل اليوم شمال شرق الهند وجميع بنغلاديش ومناطق من غرب بورما بما في ذلك مدن كبرى مثل كولكتا (عاصمة الهند البريطانية) ودكا وشيتاغونغ. يحده من الشمال إقليم الهملايا ومن الجنوب خليج البنغال. للإقليم ثقل سكاني لا يستهان به وأهمية اقتصادية وجغرافية.

(٦) أوديشا اليوم.

ما زلنا نتحدث عن «احتلال بريطانيا للهند» إلا أن هذه العبارة تخفي حقيقة قبيحة. لم تقم الحكومة البريطانية باحتلال الهند نهايات القرن الثامن عشر بل قامت بذلك شركة خاصة متحررة من الأنظمة بشكل خطير مقرها مكتب صغير في لندن لا يتجاوز عرضه خمس نوافذ، ويديرها في الهند شخص يسمى كلايف، ذلك المخبول غير المستقر.

تمثل شركة الهند الشرقية نموذجاً للشركة الفعّالة، فمع مرور ١٠٠ عام على بدايتها لم يكن لديها إلا ٣٥ موظفًا دائمًا في مقرها الرئيسي. هؤلاء الموظفون استطاعوا تنفيذ «انقلاب تجاري» لا مثيل له في التاريخ واستطاعوا غزو واحتلال مناطق شاسعة من جنوب آسيا ونهب مقدراتها. فهي وبكل تأكيد النموذج الأوحد الممثل لذروة العنف التجاري في تاريخ البشرية. كبرى شركات اليوم سواء إكسون موبيل، أم وول مارت، أم جوجل وبكل قوّتها ليست إلا وحوش مـُروّضة إذا ما قورنت بشهية شركة الهند الشرقية المدمرة للاستحواذ المـُعسكَر. وإذا كان التاريخ سيُظهر لنا شيئاً فإنه سيظهر التناغم الحميم بين قوة الدولة وقوة الشركة، ورغم أن الثانية يمكن أن تؤطرها نظم إلا أنها ستبذل الكثير لتقاوم ذلك التأطير.

قامت شركة الهند الشرقية، حين كان الوضع ملائماً، بالإنفصال عن الحكومة البريطانية بشكل قانوني محتجة بأن ملكية الصحيفة التي وقعها الملك شاه علم -والمعروفة بالصحيفة الديوانية (Diwani)- تعود للشركة لا التاج البريطاني. هذا بالرغم من الدعم المالي الضخم الذي قدمته الحكومة للعمليات العسكرية البرية والبحرية التي قامت بها شركة الهند الشرقية لاحتلال الهند. ولم يكن أعضاء البرلمان البريطاني الذي صوّتوا لصالح هذا الفصل القانوني محايدين، فما يقارب رُبعهم يمتلكون أسهمًا في شركة الهند الشرقية. أسهمٌ لو سيطر التاج البريطاني على الشركة لهبطت قيمتها. ولنفس هذا السبب -هبوط قيمة أسهم الشركة- كانت الحاجة لحماية الشركة من منافسة الشركات الأجنبية من ضمن الأهداف الرئيسية للسياسة البريطانية الخارجية.

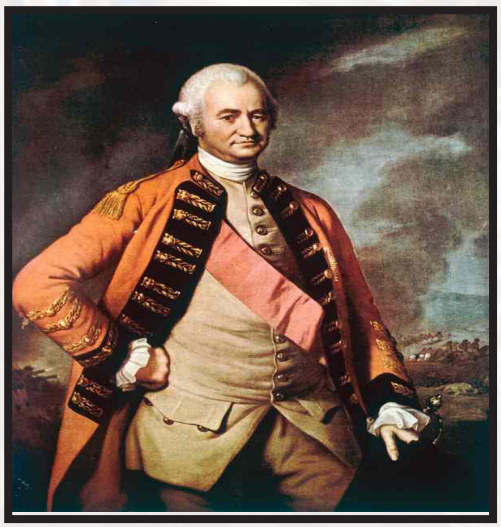

كان روبرت كلايف صاحب شخصية غير مستقرة ومعتلّة اجتماعياً (سوسيوباثية) قادت شركة الهند الشرقية في احتلال الهند – صورة اللوحة : من أرشيف هولتون (evihcrA notluH / segamI ytteG.

عملية التنازل المغولي التي صورتها اللوحة كانت لها نتائج كارثية. وكما هو حال كل هذه الشركات -ماضيًا وحاضراً- لم تكن شركة الهند الشرقية لتستجيب أو تخضع إلا لملاك أسهمها. ومع عدم وجود تهديد أو خطر جراء حكمها الظالم الذي لا يحقق رفاهية طويلة الأمد للإقليم فسرعان ما تحول حكم الشركة إلى حكم غايته نهب إقليم البنغال وسلب مقدراته بشكل سافر ونقل ثرواته غرباً.

قبل أن يُضمّد الإقليم جراح الحرب التي عاناها، وقعت مجاعة في عام ١٧٦٩م ثم أضيف إلى ذلك بليّة الضرائب المرتفعة. جُباة الضرائب التابعون للشركة مدانون بما يعرف اليوم بانتهاكات لحقوق الإنسان. كتب مسؤول رفيع في السلطة المغولية السابقة في مذكراته واصفاً الحال: «كان الهنود يتعرضون للتعذيب للكشف عن أماكن إخفاء ممتلكاهم ومدخراتهم، مدنٌ وبلدات وقرى سُلِبت، وولايات وإقطاعات نُهبت. هذه الأعمال كانت متعة ودين القادة وحاشيتهم».

أُفرِغت البنغال من ثرواتها بشكل سريع لتصب في بريطانيا، وأُجبر أثرياء صنّاعها ونسّاجوها على الانصياع كالعبيد، وغُمِرت أسواقها بالبضائع والمنتجات البريطانية. كان لكلايف نصيب من سلْب البنغال. فقد عاد إلى بريطانيا بثروة خاصة -قّدرت بـ٢٣٤ ألف جنيه إسترليني وقتها- جعلته أغنى عصامي في أوربا. بعد معركة بلاسي[٧] في عام ١٧٥٧م، التي كان الانتصار فيها مستحقًا بالغدر والعقود المزيفة ودعم المصرفيين والرشاوى لا بالشجاعة والبسالة الحربية، استطاع كلايف ضخ أكثر من مليونين ونصف جنيه إسترليني في خزينة شركة الهند الشرقية من الأموال المـُصادَرة من حكّام البنغال، وهو مبلغ يقدر اليوم بما يوازي ٢٧٣ مليون جنيه إسترليني منها ٢٣ مليون جنيه إسترليني لكلايف و٢٥٠ مليون للشركة.

لم تكن العملية بذلك التعقيد. ببساطة تم إفراغ خزانة ولاية البنغال في ١٠٠ قارب شقت طريقها بالحمولة عبر نهر الغانج من قصر نوّاب البنغال إلى قلعة ويليام -مقر الشركة بمدينة كُلكتا. صُرف لاحقا جزء من إيرادات هذه الأموال في إعادة إعمار قلعة بويس الكائنة بريف ويلز.

إن اللوحة الموجودة في قلعة بويس والتي تصور مشهد توقيع الصحيفة الديوانية ليست إلا لوحة موهِمة ومُضللة، ذلك أن راسمها بنجامين ويست (Binjamin West) لم تطأ قدماه أرض الهند أبداً، وحتى في وقتها تنبّه أحد النقّاد إلى أن المسجد الظاهر في الخلفية يماثل وبشكل مريب جداً "قبة كاتدرائية القديس بولس"[٨]. وفي الحقيقة لم تكن هناك مراسم عامة لعملية توقيع الصحيفة والتنازل. فقد تمت العملية بعيداً عن أعين الناس وفي خيمة كلايف الخاصة التي نُصبت أوتادها في ساحة القلعة المغولية بمدينة الله آباد[٩]. ولم يكن شاه علم متربعاً على عرشه، بل على كرسي

---

(٧) وهي معركة بين شركة الهند الشرقية والنوّاب (الوالي) سراج الدولة، آخر نوَاب لولاية البنغال الأميرية التابعة لسلطنة مغول الهند، متحالف مع قوات المملكة الفرنسية.

(٨) تقع كاتدرائية القديس بولس في لندن.

(٩) تقع في ولاية أتر برديش في شمال الهند، كانت مركز مهما وعاصمة لممالك ودول متعددة، وتعد ثاني أقدم مدن الهند.

كلايف الذي كان ينقل في المناسبات إلى مائدة حجرة الطعام بعد كسوه بغطاء من قماش هندي قطني مطرّز يعرف بالـ»شينـت» (Chint).

فخّم البريطانيون لاحقًا هذه الصحيفة وعظّموا من شأنها وأسموها "معاهدة الله آباد"، رغم أن كلايف هو من فرض شروطها ولم يكن لشاه علم من شدة رهبته، إلا أن يقرها دونما تعديل. ولذلك علّق المؤرخ المختص بالتاريخ المغولي سيد غلام حسين خان على المعاهدة قائلاً: "مسألة (يقصد التوقيع على الصحيفة) بهذا القدر من الأهمية بحيث لا يمكن تركها للذرائع والحيل كان من المفترض أن تتطلب إرسال سفراء محنكين ومفاوضين بارعين قادرين على التشاور والتباحث مع شركة الهند الشرقية وملك إنجلترا وعلى التفاوض مع الوزراء ومحاججتهم، إلا أنها في النهاية أنجزت في وقت أقل مما قد يحتاجه أحدهم لبيع حمار أو دابة أو رأس ماشية".

في الوقت الذي عُرضت فيه اللوحة عام ١٧٩٥م في الأكاديمية الملكية لم يكن على قيد الحياة أي رجل إنجليزي ممن شهد المشهد عيانا لينبه على ما في اللوحة من تضليل. كلايف، الذي لم ينجُ من زملائه البرلمانيين الحسّاد ومن التشهير بفساده، نحر نفسه بقاطع ورق قبل أن تكتمل اللوحة بعدة أشهر. دُفن كلايف سراً بليلة من ليالي نوفمبر الصقيعة في سرداب لا شاهد عليه بقرية شروبشاير (Shropshire) التابعة لمورتن ساي (Morton Say). قبل سنوات عديدة وأثناء قيام بعض العمّال بأعمال حفر في الأرضية الخشبية صادفتهم بقايا عظام كلايف وبعد مشاورات قرروا إعادتها بصمت إلى مكانها. لا تزال بقاياه هناك عليها شاهد تشريفي خشبي صغير منحوت عليه (PRIMUS IN INDIS).[١٠]

يشير نك روبينز (Nick Robins) أحد المهتمين بشركة الهند الشرقية، إلى أن ركام المقر الرئيسي للشركة والمدفون بشارع ليدنهول، قد قام على أنقاضه مبنى لويد الشهير الذي صممه المعماري ريتشارد روجرز. ولم توضع لها لوحة تعريفية (Blue Plaque)[١١] تدل عليها بالرغم من أنها الشركة التي وصفها مكاولي (Macauly)(١٢) يوماً بأنها «أعظم شركة على وجه الأرض» والتي بالطبع استطاعت مضاهاة قوة مغول الهند وانتزعت منهم السيطرة على مساحات شاسعة من جنوب آسيا. وليس على أي باحث عن نصب تذكاري يخلّد إرث الشركة العظيم إلا أن ينظر حوله. فلم تستطع أي من الشركات المعاصرة أن تحاكي جبروتها، لكن كثير من شركات اليوم حاولت محاكاة نجاحها في ثني سلطة الدولة باتجاه تحقيق مصالحها.

---

(١٠) وتعني "الأول في الهند" وهو اسم وشعار أول وحدة عسكرية بريطانية تُرسل إلى الهند وهي التي خاضت معركة بلاسي.

(١١) هذه اللوحات المعدنية الزرقاء هي لافتات تاريخية توضع في المملكة المتحدة تخليد لذكرى أو حادثة في موقع ما.

(١٢) هو البارون توماس ماكولي المعروف، شاعر ومؤرخ وسياسي شغل عدة مناصب في الحكومة البريطانية.

اختار أهل مدينة الله آباد تناسي هذه الحقبة من تاريخهم. القلعة المشيدة من الحجر الرملي الأحمر والتي فيها انتُزع توقيع شاه علم على الاتفاقية (القلعة أضخم من مثيلاتها من قلاع لاهور وأغرة ودلهي التي صارت معالم ووجهات سياحية)، لا تزال منطقة عسكرية مغلقة. حين زرت القلعة أواخر العام المنصرم لم يكن أحد من حرّاس بواباتها ولا مسؤوليهم على علم بالأحداث التي وقعت داخلها، بل لم يسمع أحد منهم بشركة الهند الشرقية التي ما تزال مدافعها تتوسط ساحة القلعة حيث كانت خيمة كلايف منصوبة.

كان كل حديثهم يدور حول المستقبل وعن استقبال رئيس وزراء الهند نارياندا مودي في أمريكا والذي عاد للتو من زيارتها. أحد الحرّاس عرض وبكل فخر عنوان على صدر النسخة المحلية من جريدة تايمز أوف إنديا (Times of India) المعلنة أن مدينة الله آباد قد أدرجت ضمن الأمور التي تم التباحث بصددها في البيت الأبيض بين أوباما ومودي. كان الحرّاس متفائلين، معربين عن ذلك بقولهم: "عادت الهند إلى حالها بعد ٨٠٠ سنة من الاستعباد" وسيكون لمدينة الله آباد دور في انبعاث الهند و"عما قريب ستعود دولة عظمى وتعود الله آباد عظيمة هي الأخرى"، على حد قول أحد الحرّاس. لقد تبددت ذكرى كلٍ من المغول، وشركة الهند الشرقية، والراج [١٣] البريطاني.

في ذروة العهد الفيكتوري كانت هناك حالة ظاهرة من الشعور بالحرج تجاه الطريقة التجارية المشبوهة التي استخدمها البريطانيون في التأسيس للحكم البريطاني في الهند وإدارته لها. كان رجال الحقبة الفيكتورية يرون أن المادة التاريخية المهمة هي تلك التي تتناول سياسات السلطة -وليس اقتصاديات الشركات الفاسدة- مؤمنين بأنها عنصر التحليل الأساسي والدافع الرئيسي لتغيير الشأن الإنساني. بالإضافة إلى ذلك، كانوا يرون في الإمبراطورية مهمة رسالية للتمدين والتحضير في عملية تكرّم بنقل العلوم والفنون وخبرات تشييد السكك الحديدية من الحضارة الغربية إلى الشرق. وفي ذات الوقت كانت تتغاضى عن عمليات النهب التي تمارسها الشركة في الهند والتي مهدت للحكم البريطاني.

هناك لوحة فنية أخرى وقع نظري عليها قدراً في موسم الصيف الفائت بينما كنت في مبنى البرلمان البريطاني للقاء أحد أعضاء البرلمان. عُلِّقت هذه اللوحة في مجلس العموم بقاعة القديس استيفان[١٤]، وهي تعكس الرؤية الرسمية لحادثة توقيع الاتفاقية وبشكل ألطف.

هذه اللوحة كانت ضمن لوحات معرض «بناء بريطانيا» (Building of Britain)[١٥]. المعرض الذي -بحسب لجنته- يعرض لأهم محطات التحول في التاريخ البريطاني. من ضمن اللوحات، لوحة انتصار الملك ألفريد العظيم على الدنماركيين في عام ٨٧٧م، وأخرى تصور الاتحاد البرلماني بين

---

(١٣) الراج (Raj): يقصد به الحكم البريطاني للهند فترة الاستعمار.

(١٤) قاعة الاستقبال في البرلمان.

(١٥) وهو معرض في قصر وستمنستر -حيث البرلمان البريطاني-.

إنجلترا وأسكوتلندا عام ١٧٠٧م، وغيرها. اللوحة المتعلقة بالهند ليست لمشهد تسليم الصحيفة الديوانية بل تصور حادثة متقدمة حيث أمير مغولي متربع على منصة مظللة تتوسط البلاط والحضور في كل الجوانب منحنون والأبواق تُنْفَخ، وكما في الأخرى، رجل إنجليزي يقف أمام الأمير في تصوير لموقف يعكس توازن القوى بشكل مختلف جداً.

السير توماس روي (Thomas Roe)، سفير جيمس الأول إلى البلاط المغولي، يظهر في اللوحة[١٦] بين يدي السلطان جهانكير[١٧] في عام ١٦١٤م، في فترة كان الحكم المغولي قد بلغ فيها ذروة قوته وازدهاره. كان جهانكير قد ورث أباه «جلال الدين أكبر» في حكم واحدة من أغني مملكتين في العالم -المنافسة الأخرى كانت إمبراطورية المنيغ الصينية-. كانت أراضي مملكته مترامية الأطراف، شملت معظم أراضي الهند وكل أراضي باكستان وبنغلاديش وأكثر أراضي أفغانستان. وحكم من السكان ما يبلغ خمس أضعاف من كانوا تحت الحكم العثماني -حوالي ١٠٠ مليون نسمة-. كانت عواصم حكمه أضخم مدن ذلك الزمان وأفخمها.

في ملحمة الفردوس المفقود الشعرية لجون ميلتون، عُرِضت المدن التي أسسها جهانكير في الهند على آدم كآيات للتصميم الإلهي في دهور المستقبل. لم تكن هذه مبالغة، فمدينة أغرة، بسكانها البالغ تعدادهم ٧٠٠,٠٠٠ نسمة، فاقت كل مدن أوربا. وكانت لاهور أكبر من لندن، وباريس، ولشبونة، ومدريد، وروما كلها مجتمعة. في تلك الفترة كانت الصناعات الهندية تمثل ربع الصناعات العالمية في حين كان الناتج الإجمالي المحلي لبريطانيا يمثل ٢٪ فقط من الناتج العالمي، وكانت شركة الهند الشرقية شركة جد صغيرة لدرجة أنها كانت تدار من بيت رئيسها حينئذ السير توماس سيمث (Thomas Smythe) وستة موظفين دائمين فقط. ولكنها بالرغم من ذلك كانت تمتلك ٣٠ سفينة وتملك مرفأها الخاص في دتفورد (Deptford) على ضفاف نهر التايمز.

أحد نبلاء (eednarG) شركة الهند الشرقية

المصدر: segamI ytteG.

---

(١٦) صورة اللوحة من موقع البرلمان البريطاني:

http://www.parliament.uk/worksofart/artwork/william-rothenstein/sir-thomas-roe-at-the-court-of-ajmir-1614/2598

وبالمتحف البريطاني لوحة لنفس اللقاء لكن بريشة هندية:

http://www.britishmuseum.org/research/collection_online/collection_object_details.aspx?objectId=231669&partId=1

(١٧) رابع سلاطين مغول الهند ووالد شاه جهان (باني تاج محل) وجد أورنكزيب عالمكير.

كان لجلال الدين أكبر مشروع لتحضير وتمدين المهاجرين الأوربيين في الهند الذين كانوا بحسب وصفه «جماعة من الهمج»، لكنه لاحقاً تراجع عن مواصلة مشروعه لعدم جدواه. لكن ابنه جهانكير كان يجد متعة في الغرائب والحيوانات الضارية ولذلك رحّب بالسير توماس روي بنفس الحماس الذي أبداه حين قُدِم بأول ديك رومي إلى الهند، وأخذ يسأل روي بلهفة عن تلك الجزيرة البعيدة التي يكسوها الضباب والتي قدم منها وعما يدور فيها من الغرائب. بالنسبة للجنة المسؤولة عن تعليق اللوحات في مجلس العموم البريطاني، مثّل هذا اللقاء أول ارتباط بين بريطانيا والهند، دولتان تتواصلان بشكل مباشر لأول مرة.

في الحقيقة، لم تبدأ العلاقات البريطانية الهندية عن طريق العلاقات الدبلوماسية أو لقاءات المبعوثين وإنما عن طريق التجارة. ففي ٢٤ سبتمبر من عام ١٥٩٩م، اجتمع ٨٠ تاجراً ورَحَّالاً في قاعة فاوندرز (Founders Hall) في حي السيتي بلندن واتفقوا على تقديم عريضة للملكة إليزابيث الأولى لتأسيس شركة. بعد ذلك بعام، حصلت الأعمال التجارية لشركة (Governor and Company of Merchants) في الهند على مرسوم ملكي يمنحها حق احتكار "الأعمال التجارية في المشرق" لمدة ١٥ عام.

القرار رخّص لتأسيس شركة كانت تعد حينها شكلاً جديداً من أشكال الأعمال التجارية. لم تكن على غرار نموذج الشركات العائلية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، لكنها كانت شركة مساهمة تستطيع إصدار أسهم قابلة للتداول في السوق الحرة لأي عدد من المستثمرين، في آلية للحصول على أكبر قدر لرأس مال. أول شركة تأسست بهذا النظام كانت شركة مَسْكوفي (Muscovy) والتي تحصلت على قرار تأسيسها عام ١٥٥٥م، قبل تأسس شركة الهند الشرقية بـ٤٤ عاماً. لم يتطرق قرار تأسيس شركة الهند الشرقية إلى السيطرة على أراضٍ ما، لكن القرار أعطاها الحق "لإعلان الحرب" إذا دعت الحاجة.

قبل ست سنوات من رحلة روي وفي ٢٨ أغسطس عام ١٦٠٨م، وصل ويليام هوكينز (William Hawkins) إلى مدينة سورات، كان أول قائد لسفينة تجارية تطأ قدماه أرض الهند. كان السِكّير هوكينز بحّاراً خبيراً قد وصل إلى مدينة أغرة، وفيها عرض عليه السلطان[١٨] أن يتخذ له زوجة. قَبِل هوكينز العرض وتزوج وصحب زوجته إلى إنجلترا. هذا جانب تاريخي اختارت اللجنة المسؤولة عن تعليق اللوحات في مجلس العموم البريطاني تناسيه.[١٩]

---

(١٨) أي: السلطان جهانكير. الجدير بالذكر أن جهانكير هو السلطان الذي سمح للإنجليز بالقيام بالأعمال التجارية في الهند.

(١٩) رابط للوحة التي تصور هذا اللقاء:

http://www.gettyimages.com/license/615463606

كان الضعف والوهن المستدب في حكم مغول الهند في القرن الثامن عشر سبباً لصعود شركة الهند الشرقية بوتيرة متسارعة. ففي عام ١٧٣٩م، حين كان عمْر كلايف ١٤ عامًا، كان الحكم المغولي لا يزال يسيطر على أراضٍ شاسعة، من كابل شمالاً حتى مدراس جنوباً. لكن في تلك السنة عبر الملك الفارسي المغامر والطموح "نادر شاه" ممر خيبر بجيش قوامه ١٥٠ ألف فارس واستطاع دحر قوات مغولية قوامها مليون ونصف محارب. بعد ذلك بثلاث أشهر، عاد نادر شاه إلى بلاد فارس محمّلاً بأثمن كنوز سلطنة مغول الهند والتي استغرقت عملية جمعها واكتنازها ٢٠٠ عام. قافلة الكنوز المغتنمة شملت العرش العظيم لشاه جهان المعروف بعرش الطاووس[٢٠]، وألماسة كوه نور[٢١] الأكبر في العالم، وأختها ألماسة دريای نور[٢٢]، وقد حملت الصناديق المُـثقلة بالذهب والفضة والجواهر الثمينة قافلة من ٧٠٠ فيل و٤٠٠٠ جمل ١٢ ألف فرس، وتقدر قيمة الغنائم بحوالي ٨٧,٥ مليون جنيه إسترليني في ذلك الوقت، وهذا أضعاف ما نهبه كلايف من إقليم البنغال وما حوله في زمن لاحق.

تدمير القوة المغولية على يد نادر شاه وتجفيفه لمصادرها المالية أدى إلى التفتت السريع للإمبراطورية. وفي نفس العام كانت شركة الهند الفرنسية قد بدأت سك نقودها الخاصة، وبعد ذلك ولعدم وجود من يردعها، قام كلاً من الفرنسيين والإنجليز بتكوين قوات مشاة (سپاهی) وبدأت أنشطتهم تأخذ طابعاً عسكرياً.

لم يمض وقت طويل حتى بسطت شركة الهند الشرقية -البريطانية- نفوذها على أنحاء المعمورة، وبمفردها تقريبا استطاعت تغيير التوازن التجاري العالمي، فقد كانت أموال الغرب تصب في المشرق منذ أيام الرومان. شحنت شركة الهند الشرقية الأفيون عبر البحار إلى الصين وخاضت حرب الأفيون لانتزاع قواعد بحرية في هونج كونج تحمي بها أرباحها المجنية من احتكارها الإتجار بالمخدرات. غرباً، قامت بشحن الشاي الصيني إلى ماساتشوستس، وتسبب إلقاء نفاياتها في خليج بوسطن في إشعال فتيل حرب الاستقلال الأمريكية.

بحلول عام ١٨٠٣م، حين احتلت شركة الهند الشرقية مدينة دلهي عاصمة المغول، كانت قد دربت قوات خاصة تعدادها ٢٦٠ ألف -ضعف تعداد الجيش البريطاني حينها- وملكت ترسانة أسلحة ضخمة لم تملك مثلها أي دولة في آسيا. كانت الشركة بمثابة «إمبراطورية داخل إمبراطورية» باعتراف أحد مدراءها. وفي هذه المرحلة استطاعت الشركة استحداث خدمات مدنية ونظام إداري معقّد ساهم في بناء وتشييد أغلب مرافئ لندن، وقارب ما تَولدَ من تجاراتها نصف ما تُولدُه بريطانيا برمتها. ولا عجب أن تصف الشركة نفسها بـ» أعظم جمعية تجار في الكون».

---

(٢٠) بالفارسية: تخت طاووس.

(٢١) أي: جبل النور بالفارسية.

(٢٢) أي: بحر النور بالفارسية.

إلا أن شركة الهند الشرقية، كما الشركات العملاقة اللاحقة، أثبتت أنها رغم ضخامة قوتها فإنها في ذات الوقت عرضة للضعف في فترات الارتياب الاقتصادي. بعد مرور سبع سنوات على توقيع الصحيفة الديوانية تضاعفت أسعار أسهم شركة الهند الشرقية بين ليلة وضحاها بعد استحواذها على خزينة إقليم البنغال، إلا أن هذه الفقاعة سرعان ما انفجرت بعد اندلاع الفوضى ووقوع مجاعة في البنغال أدت إلى نقص حاد في الإيرادات المتوقعة لأراضيها. تسبب ذلك في بلوغ مديونيات شركة الهند الشرقية مليون ونصف جنيه إسترليني وضرائب غير مدفوعة بلغت مليون جنيه إسترليني مستحقة للتاج البريطاني. ومع انتشار هذا الخبر سرعان ما انهار ٣٠ مصرفاً في مختلف أنحاء أوربا -كما قطع الدومينو- مما أدي إلى الكساد التجاري.

في مشهد معهود ومعروف اليوم، اضطرت هذه الشركة المغامرة على الاعتراف بوضعها والطلب من الحكومة كفالة إنقاذ مالية ضخمة. في ١٥ يوليو ١٧٧٢م قدم مدراء شركة الهند الشرقية طلب اقتراض ٤٠٠ ألف جنيه إسترليني من بنك إنجلترا وبعد أسبوعان عادوا ليطلبوا اقتراض ٣٠٠ ألف جنيه إسترليني إضافية إلا أن البنك أقرضهم ٢٠٠ ألف جنيه إسترليني فقط. بحلول شهر أغسطس، طلب مدراء الشركة من الحكومة على استحياء حاجتهم لمليون جنيه إسترليني إضافية، وهو مبلغ غير مسبوق. تنبأ التقرير الرسمي الصادر في السنة اللاحقة، والذي وضعه إدموند بورك (Edmund Burke)، بأن المشاكل المالية لشركة الهند الشرقية لديها القابلية "كعبء ثقيل إلى جرِّ الحكومة نحو الهاوية.. إن هذه الشركة الملعونة كما الأفعى ستقضي على الدولة التي رعتها"..

«كانت شركة الهند الشرقية من الضخامة بحيث لم يكن انهيارها خياراً مقبولاً. لذلك، وفي عام ١٧٧٣م، أُنقِذت في أول كفالة إنقاذ مالية بهذه الضخامة في التاريخ»

على خلاف وضع بنك الإخوة ليمان (Lehman Brothers)[٢٣]، كانت شركة الهند الشرقية من الضخامة بحيث لم يكن انهيارها خياراً مقبولاً. لذلك، وفي عام ١٧٧٣م أُنقِذت أول شركة مغامرة ومتعددة الجنسيات في التاريخ عن طريق أول كفالة إنقاذ مالية بهذه الضخامة في التاريخ، في أول مثال واقعي لدولة تقوم بإنقاذ شركة على شفا الانهيار مقابل انتزاع حق ضبطها وتنظيمها وكبح جماحها.

عند أسوار حصن مدينة الله آباد، استأجرت زورقاً وطلبت من سائقه أن يشق الطريق عكس التيار. كانت تلك اللحظة الجميلة في ساعة العشيّة، ساعة قبل الغروب -وهي الفترة التي يسميها أهل شمال الهند (godhulibela) والتي تعني حرفياً "ساعة غُبرَة الأبقار"-، تتلألأ انعكاسات أضواء المساء على سطح نهر يمونا كتلألؤات الجواهر المودعة قلعة بويس. أسراب طيور البلشون تحلّق

---

(٢٣) أعلن هذا البنك الأمريكي إفلاسه وانهار في الأزمة الاقتصادية عام ٢٠٠٨م.

بمحاذاة ضفاف النهر وفوق رؤوس حجاج يمارسون طقوس الاغتسال عند نقطة الالتقاء المباركة حيث يلتقي نهر الغانج برافده نهر يمونا. صفوف من الأولاد الصغار حاملين حبال صيد الأسماك، محاولين الظفر بصيد من أسماك السلور، يتخللون الرهبان والحجاج بالرغم من أنهم يقومون بمهمة الصيد الأقل روحانية، تقلع طيور الباراكيت من أوكارها المحفورة في أبراج الحصن، وتطلق طيور المَـيْنة نداءات العودة إلى وكناتها.

ساقنا تيار النهر ببطء لمدة ٤٠ دقيقة. الأمواج ترتطم بلطف على جانبي القارب السائر بمحاذاة القلعة، ذلك الإرث الممتد على طول ميل من الأبراج والمعاقل، كل منها تزينه سرادق وشبكيات ذات تصاميم مغولية بديعة. قد يبدو محالاً أن تستطيع شركة لندنية وبفردها -مهما بلغت من عنف وقسوة- القضاء على إمبراطورية عظيمة القوة، وشديدة الثقة بقوتها وتألقها وذوقها الجمالي غير المـُتكَلف.

طرح المؤرخون أسبابا عدة، منها: تفتت الهند المغولية إلى ولايات أميرية متناحرة، والتفوق العسكري الذي حظيت به القوى الأوربية بفضل الثورة الصناعية. ولعل السبب الجوهري هو تمتع شركة الهند الشرقية بدعم البرلمان البريطاني. العلاقة التعاضدية بينهما استمرت بالنمو بوتيرة ثابتة على مدى القرن الثامن عشر. كان "النابوب" منهم العائد إلى بريطانيا، مثل كلايف، يستخدم ثروته لشراء المقاعد البرلمانية وذمم أعضاء البرلمان وما اشتهر بالدوائر الانتخابية العفنة (Rotten Boroughs). وفي المقابل كان البرلمان يمد الشركة بدعم الدولة كما حدث في الإمداد بالسفن والجنود حين وجهت كلا من شركة الهند الشرقية البريطانية وشركة الهند الشرقية الفرنسية بنادقها في وجه الأخرى.

حين جاوزتُ أسوار القلعة، فكرتُ بتلك العلاقة التي تجمع بين الساسة والشركات في هند اليوم، والتي بنت ثروات شخصية تفوق تلك التي جمعها كلايف ورفاقه من مدراء شركة الهند الشرقية. رغم أن الناتج الإجمالي المحلي للهند اليوم يمثل ٢,١٪ من مجمل الناتج العالمي إلا أن فيها ٦,٩٪ من ملياردي العالم البالغ عددهم نحو الألف ملياردير. ثروة ملياديري الهند تعادل ما يقارب ١٠٪ من مجمل الناتج الإجمالي المحلي الهندي -بينما تقل نسبة ثروة ملياديري الصين عن ٣٪ من مجمل الناتج الإجمالي المحلي الصيني-. الأهم من ذلك، أن أغلب هذه الثروات جمعت عن طريق التلاعب بسلطة الدولة وتذليلها عن طريق التأثير السياسي لتأمين الحصول على حقوق تملك الأراضي والثروات الطبيعية، والتمتع بتسهيلات وامتيازات، وتطويع للنظم، والحماية من المنافسين الأجانب.

للشركات العالمية متعددة الجنسيات -حتى يومنا هذا- سمعة سيئة ولأسباب معقولة، منها: كارثة بهوبال ١٩٨٤م التي يصعب نسيانها، فمالك المصنع، شركة يونيون كارباید (Union Carbide)، شركة أمريكية متعددة الجنسيات، استطاعت ومنذ ٣٠ عاماً التفلّت من الملاحقة القضائية والتهرّب من دفع أي تعويضات ذات قيمة. إلا أن كبرى شركات الهند مثل ريلاينس (Reliance)، وتاتا (Tata)،

ودلهي لاند آند فاينانس (DLF)، وأداني (Adani) أظهرت تفوقاً على مثيلاتها من الشركات الأجنبية في التأثير على صناع القرار ووسائل الإعلام. ريلاينس اليوم هي أكبر شركة إعلامية في الهند، ومالكها موكيش أمباني له قوة ونفوذ سياسي غير مسبوقين.

برزت في السنوات الخمس الأخيرة من حكم المؤتمر الوطني الهندي سلسلة من فضائح فساد تنوعت بين فضائح متعلقة بمنح وتوزيع أراضٍ وثروات طبيعية وأخرى متعلقة ببيع الموجات الترددية لشبكات الهاتف الجوال بأسعار متدنية. الكراهية الشعبية التي تلت ذلك كانت سببًا في الهزيمة الساحقة التي مُني بها المؤتمر الوطني الهندي في الانتخابات العامة شهر مايو المنصرم[٢٤]، ولا يبدو أن رجال رأسمالية المحاسيب سيتأثرون جراء ذلك.

بلغت تكاليف العملية الانتخابية هذه حوالي ٤,٩ مليار دولار -وهو ما جعلها ثاني أبهظ انتخابات في التاريخ الديموقراطي بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠١٢م- وأتت بنارياندا مودي الذي حصل على تبرعات طائلة من الشركات التجارية. يصعب تحديد الأرقام بدقة، إلا أن حزب مودي -حزب بهاراتيا جاناتا- أنفق على الدعايات فقط ما يزيد على المليار دولار أمريكي. ٩٠٪ من هذه المنح والتبرعات لم تدرج أسماء شركاتها المانحة، وما يدرينا ماهية الوعود غير المعلنة والامتيازات التي ستعطى في مقابل ذلك. قوة حكومة مودي الجديدة قد تعيق حصول الشركات الداعمة على كل ما تصبو إليه، لكن وبكل تأكيد سيُكافئون على ما بذلوا من تبرعات.

في سبتمبر، ألقى محافظ البنك المركزي الهندي راغورام راجان كلمة في مومباي أفصح فيها عن مخاوفه من أموال الشركات التي ستسلب البرلمان نزاهته: «رغم ما تتسم به ديموقراطيتنا واقتصادنا من نشاط وحيوية، ثمة مسألة مهمة ظهرت في الانتخابات الأخيرة.. هل قمنا باستبدال اشتراكية المحاسيب في العهود الماضية برأسمالية المحاسيب.. وما انتشر حول حصول أصحاب المال والنفوذ على الأراضي والموارد الطبيعية والموجات الترددية في مقابل رشاوي دُفعت لساسة مرتشين يهدد بالقضاء على الشفافية والمنافسة، فإن رأسمالية المحاسيب تؤثر سلبًا على الاقتصاد الحر والنمو الاقتصادي. وبإحلال المصلحة الخاصة محل المصلحة العامة فإن الممارسة الديموقراطية ستتأثر سلبًا هي الأخرى».

هذه المخاوف التي أعرب عنها راغورام تشابه إلى حد التطابق تلك المخاوف التي أُعْرِبَ عنها في بريطانيا قبل أكثر من ٢٠٠ عام حين أصبحت شركة الهند الشرقية تُقرنُ مع الثروة الباذخة والفساد السياسي. «ما بريطانيا الآن؟»، زمجر هوراس والبول (Horace Walpole) أديب حزب الأحرار البريطاني، ثم تابع مجيباً: "إنها بالوعة للثروة الهندية". في عام ١٧٦٧م قامت الشركة بشراء المعارضة البرلمانية عن طريق تقديم ٤٠٠ ألف جنيه إسترليني للتاج البريطاني في مقابل الإبقاء

---

(٢٤) مايو عام ٢٠١٤م.

على حقها في الاستمرار في حكم إقليم البنغال. إلا أن الغضب المتأجج ضدها بلغ مبلغه في ١٣ فبراير ١٧٨٨م بعد محاولة سحب الثقة من وارين هاستينغز (Warren Hastings)، حاكم البنغال وخَلَفُ كلايف، بتهم متعلقة بالنهب والسلب والفساد. مثّل هذا الإجراء القضائي حينها خطوة لم يسبق لبريطانيا اتخاذها لمحاكمة الشركة، وقد اتخذتها موكلة هذه المهمة لأبلغ قادتها وأفضل خطبائها على الإطلاق، إدموند بورك.

رسم تصويري لحاملي لقب "نابوب" (bobaN) من رجال شركة الهند الشرقية

المصدر: ymalA.

أثناء ترأسه فريق الإدعاء، هاجم بروك ممثلي ومدراء شركة الهند الشرقية -يلقب الواحد منهم بـ"نابوب" (Nabob) أو "نوب" (Nob) وكلا اللفظين تحريف للكلمة الأردية "نوّاب"[٢٥] (Nawab)- العائدين من الهند بسبب ما يقومون به من شراء النفوذ في البرلمان البريطاني والتأثير عليه، وعدم اكتفائهم برشوة أعضاء البرلمان، بل شقوا طريقهم إلى البرلمان مسخّرين ما نهبوه من أموال الهند بشكل فاسد. "اليوم يقدمُ مجلس العموم البريطاني مجرمي الهند للمحاكمة"، أرعد بروك مزمجراً في إشارة لهؤلاء المدراء العائدين من الهند ثم واصل قائلاً: "في الغد قد يصبح مجرمو الهند هؤلاء أعضاءا في مجلس عموم بريطانيا العظمى!".

بذلك شخّص بروك وبشكل سليم أحد أعظم مخاوف الديموقراطية الليبرالية المعاصرة: قدرة الشركات على شراء السلطة التشريعية. وكما هو الوضع اليوم في توظيف الشركات للساسة المتقاعدين واستغلال صلاتهم وعلاقاتهم ونفوذهم فيما يصب في مصالحها، كانت تفعل شركة الهند الشرقية. فعلى سبيل المثال، قامت شركة الهند الشرقية بتعيين اللورد كورنوليس (Cornwallis)، الذي هُزم أمام واشنطون في المستعمرات الأمريكية، ليشرف على أراضيها الهندية. وكما عبّر أحد المراقبين: "من بين كل ظروف البشر المتنوعة، لعل أكثرها إبهاراً وفي ذات الوقت أكثرها لفتاً للنظر، تلك التي كان عليها الحاكم العام للهند البريطانية. سيد إنجليزي من القطاع الخاص، يخدم شركة مساهمة ويحكم أراضٍ، وخلال فترة حكمه جمع بين كونه مندوبا لسيادة أعظم إمبراطورية في العالم، وبشكل موازي يحكم هو مئة مليون نسمة، وفي ذات الوقت يركع له بكل إجلال ومهابة وخضوع ملوك وأمراء تابعون له... ليس هناك في التاريخ منصب كهذا على الإطلاق..."

---

(٢٥) نـــوّاب: لقب يمنحه سلاطين مغول الهند لحكام وولاة الولايات الأميرية التابعة لهم، يقابله أحياناً لقب «بيكم» لمن يتولى هذه المناصب من النساء.

نجا هاستينغز من سحب الثقة، لكن البرلمان البريطاني استطاع أخيراً نزع قوة شركة الهند الشرقية بعد اندلاع الثورة الهندية عام ١٨٥٧م، أي بعد ٩٠ سنة من توقيع الصحيفة الديوانية و٦٠ سنة من محاكمة هاستينغز. ففي العاشر من مايو ١٨٥٧م، ثارت القوات العسكرية التابعة لشركة الهند الشرقية عليها، وبعد تسعة أشهر من القلاقل أخمدت الشركة هذه الثورة بالقتل والإعدامات الميدانية لعشرات الآلاف ممن اشتبهت في انضمامهم للثورة عليها في أسواق المدن الممتدة على نهر الغانج، وبأسلوب حفر في الذاكرة دموية أواخر فترة حكمها، في حلقة تعتبر أكثر الحلقات دموية في تاريخ الاستعمار البريطاني على الإطلاق.

طفح الكيل وبلغ السيل الزبى. نفس البرلمان الذي أرخى العنان لشركة الهند الشرقية لتبلغ قدراً من القوة غير مسبوق، قرر في نهاية المطاف وأد طفلته. السلطة البريطانية تنبهت إلى مخاطر جشع الشركات وعدم مساءلتها ونجحت في ترويض أجشع شركة في التاريخ. في عام ١٨٥٩م، ومرة أخرى من داخل أسوار قلعة الله آباد أعلن اللورد كانينج (Canning) رسمياً تأميم ممتلكات شركة الهند الشرقية وإخضاعها للتاج البريطاني. وبذلك صارت الملكة فكتوريا هي حاكمة الهند بدل مدراء الشركة.

استمرت شركة الهند الشرقية بصورتها الجديدة في السير بعرجة لـ١٥ سنة أخرى إلى أن توقفت أخيراً في عام ١٨٧٤م. يمتلك علامتها التجارية اليوم رجل أعمال كجراتي يستخدمها لبيع التوابل والمواد الغذائية الفاخرة من معرض في الويست إند بلندن. وفي هذه الأثناء -وفي صورة متناسقة من سخريات الأقدار والتاريخ-، فإن ساكن قلعة بويس اليوم متزوج من امرأة من البنغال وصور زواجهما الهندي التقليدي جداً معلّقة -وبكل فخر- على جدران غرفة شرب الشاي في القلعة. هذا يعني أن دماء ذريّة كلايف ووارثيه اختلطت بدماء هندية.

عالمنا اليوم ليس غريباً عن عالم السير توماس روي، فقد عاودت الثروات الغربية إلى الصب في المشرق مجدداً كما كانت عليه منذ أيام الرومان وحتى قيام شركة الهند الشرقية. اليوم، حينما يزور رئيس وزراء بريطاني (أو رئيس فرنسي) الهند فلن يكون ذاهباً إليها فارضاً شروطه كما فعل كلايف. في الحقيقة، لقد ألغيت جميع أشكال المفاوضات من الأجندة وطُرِحت. وكما كان حال توماس روي، سيذهب مستجدياً للعلاقات التجارية مصطحباً معه المدراء التنفيذيين لكبرى شركات بلاده.

«يمكننا اعتبار فكرة الشركات المساهمة كأحد أهم ما صدّرته بريطانيا إلى الهند»

بالنسبة للشركات -كانت الابتكارات الأوربية الثورية المتزامنة مع البوادر الاستعمارية الأوربية سبباً في ترجيح كفة أوربا في التنافس-، فإنها استمرت في النمو والازدهار حتى بعد سقوط الإمبريالية الأوربية بزمن طويل. حين يناقش أهل التاريخ الإرث الذي خلفه الاستعمار البريطاني في الهند،

فإنهم غالباً ما يذكرون الديموقراطية، وحكم القانون، والسكك الحديدية، والشاي، ولعبة الكريكت. إلا أن فكرة الشركات المساهمة يمكننا اعتبارها كأحد أهم ما صدّرته بريطانيا إلى الهند وأنها من بين الأفكار التي غيّرت جنوب آسيا -سواءً إلى الأفضل أم الأسوأ- كأي من الأفكار الأوربية. إن تأثيرها فاق بكل تأكيد تأثيرات أفكارٍ أخرى كالشيوعية والبروتستانتية، بل ربما فاقت حتى أثر فكرة الديموقراطية.

للشركات والمؤسسات التجارية نصيب كبير من زمن وطاقات نسبة كبير من الهنود تفوق ما يبذلونه في أي مؤسسة أخرى غير الأسرة. ولا يمكن أن نعتبر ذلك مفاجئاً ومثيراً للدهشة، فقد لاحظ إيرا جاكسون (Ira Jackson)، المدير السابق لمركز دراسات الأعمال والإدارة بجامعة هارفارد، أن الشركات وقيادتها اليوم "حلّت محل السياسة والساسة في نظامنا باعتبارها شكل جديد للكهان والنخب المتحكمة بالأكثرية". من خلف الستار ما زالت الشركات تحكم حياة نسبة لا يستهان بها من البشر.

ويبقى السؤال الذي أثير منذ ٣٠٠ عام، حول كيفية التغلّب على قوة كبرى الشركات متعددة الجنسيات والعابرة للحدود ومخاطرها، دون إجابة واضحة. فليس من الواضح كيف لدولة أن تحمي نفسها وشعبها من تغوّل الشركات. وكما أظهرت فقاعة الرهن العقاري وانهيار المصارف في ٢٠٠٧-٢٠٠٩م كيف للشركات القدرة على التأثير على مصير الأمم وخسف اقتصاداتها. إن مجمل ما خسرته المصارف الأمريكية والأوربية ما بين يناير ٢٠٠٧ وحتى سبتمبر ٢٠٠٩ بسبب الأصول الفاسدة بلغ أكثر من تريليون دولار. إن ما كان يخشاه بروك مما قد تتسبب فيه شركة الهند الشرقية عام ١٧٧٢م، وقع بالفعل في أيسلندا ما بين ٢٠٠٨-٢٠١١ حين انهارت أكبر ثلاث مصارف خاصة في البلد بشكل كلي كادت معه أيسلندا أن تعلن إفلاسها. الشركة صاحبة القوة والنفوذ ما زال بإمكانها الاستحواذ على دولة وتدميرها بشكل فعّال كما فعلت شركة الهند الشرقية بإقليم البنغال عام ١٧٦٥م. إن نفوذ الشركات إذا أضيفت له توليفة مدمرة تجمع القوة والمال إلى عدم المساءلة، سيكون غاية في الخطورة خصوصاً على الدول الضعيفة حيث لوائح وقوانين تنظيم أعمال الشركات تتسم بعدم الفعّالية والكفاية، وحيث تستطيع الشركات بقوتها الشرائية أن تغمر حكومة تفتقر إلى الدعم المالي. ويبدو أن هذا ما حدث إبان حكومة المؤتمر الوطني الهندي التي كانت على رأس السلطة حتى العام الماضي[٢٦]. وكما نرى الآن في لندن من خضوع المؤسسات الإعلامية لتأثير شركات مثل إتش إس بي سي (HSBC)، في حين يشير تباهي السير مالكوم ريفكيند (Malcolm Rifkind)[٢٧] بافتتاح سفارات بريطانية لهدف خدمة مصالح الشركات الصينية إلى أن العلاقة بين الأعمال التجارية والسياسة قد بلغت قوة أشد من ذي قبل.

---

(٢٦) عام ٢٠١٤م.

(٢٧) شغل منصب رئيس لجنة الأمن والاستخبارات في البرلمان البريطاني ما بين ٢٠١٠-٢٠١٥م.

لم يعد لشركة الهند الشرقية وجود، ولحسن الحظ ليس لها نظير معاصر. وول مارت (Walmart)، والتي تعتبر أضخم شركة في العالم من ناحية الإيرادات، لا تمتلك ضمن أصولها أسطولاً من الغواصات النووية، ومثلها فيسبوك أو شيل لا يمتلك أحد منهم أفواج مشاة وفرق عسكرية. إلا أن شركة الهند الشرقية -أول كبرى الشركات متعددة الجنسيات وأول الشركات سُعارًا وخروجًا عن السيطرة[٢٨]- هي المثل الأعلى للشركات المساهمة اليوم. الشركات الأشد قوة اليوم ليست بحاجة لامتلاك جيوشها الخاصة، فبإمكانها الاعتماد على الحكومات لحماية مصالحها وإنقاذها مالياً. تبقى شركة الهند الشرقية أهم شاهد تاريخي يحذرنا من الأخطار المرعبة من القابلية لإساءة استخدام القوة التجارية والوسائل الخبيثة والماكرة التي تجعل من مصلحة المساهمين مصلحة للدولة. مضت ثلاثمئة وخمسون عاماً على تأسيس شركة الهند الشرقية وكأن حكايتها اليوم هي من قلب الواقع.

نحو ثقافة مؤصّلة
http://wa3efoundation.net

(٢٨) استخدم الكاتب لفظ أموك (Amok) للتعبير عن هذه الحالة. وهي حالة نفسية كالسُعار تتميز بالغضب والسلوك العنيف الموجّه نحو الأشياء والأشخاص، والكلمة ذات أصل ملايوي.